النّوعُ السّادِسُ :

المَرْفُوعُ

هُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ عَيِّكَ خَاصَّةً لا يَقَعُ مُطْلَقُهُ عَلَى غَيْرِهِ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا. وَقِيلَ؛ هُوَ مَا أُخْبَرَ بِهِ الصَّحَابِيُّ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَنْ فَعْلِهِ. فَعْلِ النَّبِيِّ عَيْلِهِ.

(النوعُ السَادسُ: المرفوعُ، هو ما أُضِيفَ إلى النبيِّ ﷺ خاصةً) قولًا كان أو فِعلًا أو تقريرًا (لا يَقَعُ مُطلَقُه على غيرِه، متصلًا كان أو منقطعًا) بسقوطِ الصحابيِّ منه أو غيره.

(وقيل) أي قالَ الخطيبُ: (هو ما أُخبرَ به الصحابيُّ عن فعلِ النبيُّ عَلَيْهِ أَو قولِهِ) فأخرَجَ بذلك المرسَلَ.

قال شيخُ الإسلام (١): والظاهرُ أنَّ الخطيبَ لم يشترط ذلك. وأن كلامَه خرَج مخرَجَ الغالبِ؛ لأنَّ غالبَ ما يُضافُ إلى النبيُ ﷺ إنما يضيفُه الصحابيُّ.

قال ابنُ الصلاحِ (٢٠): ومَن جَعل مِن أهل الحديثِ المرفوعَ في مقابلةِ المرسَلِ ، أي حيث يقولون مثلًا: «رفَعه فلانٌ وأرسله فلانٌ»، فقد عَنَىٰ بالمرفوعِ المُتصلَ.

* * *

⁽۱) «النكت» (۱/ ۱۱م). (۲) «علوم الحديث» (ص: ٦٦).